الفصل الثامن

منظمة المؤتمر الإسلامى والأقليات الإسلامية

المبحث الأول

تطور الموقف العام للمنظمة من الأقليات الإسلامية

نص ميثاق المنظمة على تعزيز التضامن الإسلامى بين الدول الأعضاء (١) ، وعلى دعم كفاح جميع الشعوب الإسلامية فى سبيل المحافظة على كرامتها واستقلالها وحقوقها الوطنية (٢) .

وبذلك يكون « دعم كفاح الشعوب الإسلامية » التزاما على أعضاء المنظمة من الدول الإسلامية تجاه الشعوب الإسلامية . وهذه عبارة تنصرف إلى شعوب الدول الإسلامية التى لم تستقل بعد ، وإلى الشعوب الإسلامية التى تشكل جزءا من شعوب أخرى فى دول غير إسلامية أى الأقليات الإسلامية . ولم يشر الميثاق إلى « الأقليات الإسلامية » كما لم يرد بالميثاق — كما رأينا — ما يظهر أن المنظمة تهدف إلى تحقيق فكرة الأمة الإسلامية ، وان وجدنا فى الأعمال التحضيرية للميثاق ما يشير إلى بروز هذا الهدف لدى الكثير من الوفود .

وتضم الأقليات الإسلامية المسلمين الذين يعيشون فى دول غير إسلامية سواء كانوا ينتمون بجنسيتهم إلى تلك الدول أو إلى دول غيرها ، أو إلى دول إسلامية . وتذهب بعض المصادر الإسلامية (٣)

إلى أن عدد الأقليات الآن يصل إلى ٢٣٠ مليون مسلم ، ولكننا نعتقد أن العدد يصل إلى حوالى ثلثمليار نسمة ، بينما تعطى المصادر الغربية رقما أقل بكثير .

أما أثر هذه الأقليات فى العلاقات الدولية الإسلامية مع دول هذه الأقليات فيمكن القول اجمالا انها اثارت بعض المشاكل والتوترات مع بعض الدول التى يهمها الأمر من الناحية الرسمية ولم تكن قضية سياسية عامة يتبناها كافة أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامى ضد الدول التى توجد بها هذه الأقليات ، ولهذا الوضع سببان أولهما المصالح التى ترتبط كل دولة على حدة بالدولة التى بها الأقليات ، والخط العام الذى تحترمه المنظمة من حيث أن هذه الأقليات شأن داخلى ولكن له ابعاد دولية شأنه شأن كافة قضايا حقوق الإنسان التى كانت إلى عهد قريب من صميم الاختصاص الداخلى للدول فى مفهوم المادة ٢/٧ من ميثاق الأمم المتحدة ثم أصبحت أمرا يهم البشرية كلها إذا جردنا الاهتمام بها عن الدوافع السياسية من وراء اثارتها .

ويرجع اهتمام العالم الإسلامى بقضية الأقليات الإسلامية إلى مفهوم دينى يجعل المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا ، والمؤمنين فى توادهم وتراحمهم كالجسد الواحد ، وانهم ابناء أمة واحدة هى الأمة الإسلامية مهما اختلفت أماكن تواجدهم . وإذا كنا قد لاحظنا أن المنظمات الإسلامية غير الحكومية قد اتيح لها حرية أوسع فى التعبير عن مقتضى الأساس الشرعى فان الكوابح التى تقتضيها السياسات الوطنية والدولية قد حدت من حرية العمل فى هذا المجال لحكومات الدول الأعضاء فى المنظمة .

وقد رأينا فى الفصل الأول « المبحث الثانى » كيف أن بعض المؤتمرات الإسلامية المبكرة قد مدت بصرها عبر الحدود صوب الأقليات الإسلامية فى الدول غير الإسلامية ، وتذكرت قضايا وتعهدت بنصرتها، وكانت الأقلية المسلمة فى الهند تشكل شطرا كبيرا من هذه الأقليات قبل أن تنشأ دولة الباكستان .

أما منظمة المؤتمر الإسلامى فقد بدأ اهتمامها بالقضية منذ المؤتمر الوزارى الثالث « جدة ١٩٧٢ » وهو ذات الوقت الذى نشأت فيه المنظمة باقرار ميثاقها ، وظل اهتمامها هذا متصلا حتى الآن حيث لا يزال موضوع « الجماعات المسلمة فى الدول غير الأعضاء » بندا ثابتا على جدول أعمال المؤتمرات المختلفة ، حيث تحث هذه المؤتمرات الدول الأعضاء والأمين العام على العمل على تحسين أحوال الأقليات ، والتعاون مع المنظمات والجمعيات الإسلامية لتحقيق هذه الغاية (٤) .

واستنادا إلى توصيات مؤتمر المراكز الثقافية الإسلامية فى الرباط فى يونيو ١٩٧١ عهد المؤتمر الثالث لوزراء الخارجية إلى دائرة الشئون الثقافية بالأمانة العامة — ضمن اختصاصاتها — برعاية الجماعات الإسلامية ثقافيا فى جميع بلدان العالم وتقديم العون لها(٥). وقد احتلت قضية « وضع المسلمين فى الفلبين » البند العاشر من جدول أعمال المؤتمر الوزارى الثالث(٦) ، وأوصى ذلك المؤتمر بأن تقوم الأمانة العامة بجمع الاحصاءات واعداد الدراسات عن أحوال الجماعات المسلمة فى البلدان غير الإسلامية (٧) .

وأولى المؤتمر اهتماما خاصا بأوضاع المسلمين فى العالم وابدى قلقه من عدم تمتع بعض الأقليات المسلمة بحقوقها السياسية والدينية

وفقا للقوانين والمبادىء الدولية وناشد البلدان التى بها هذه الأقليات أن تحترم ثقافتها ومعتقداتها وحقوقها ، كما ناشد الدول الإسلامية تقديم المساعدات لهذه الأقليات للنهوض بمستواها الدينى والثقافى والاجتماعى وكلف الأمانة العامة بوضع تقرير عن أوضاع الأقليات المحرومة من ممارسة حقوقها الدينية والسياسية (٨) .

ثم تقدم المؤتمر الحادى عشر خطوة أخرى ، فقرر تشكيل لجنة وزارية تضم الأمين العام ووزيرى خارجية تونس والسنغال للاتصال بحكومات الدول التى تعيش فيها الجماعات الإسلامية ، ومتابعة تنفيذ قرارات المنظمة فى هذا الشأن (٩) . ولم يفت المنظمة وهى تتجه لدراسة أحوال الأقليات والجاليات الإسلامية أن تشير إلى ميثاق الأمم المتحدة وسيادة البلاد التى تعيش فيها ووحدة أراضيها (١٠) .

وسنقدم فى هذا الفصل أربعة نماذج للأقليات الإسلامية الشهيرة ونحلل موقف المنظمة من كل منها لنخلص فى النهاية إلى تحديد مقارن لسياسة المنظمة تجاه الأقليات الإسلامية . وهذه النماذج هى المسلمون فى الفلبين ، وقضية اريتريا ، والمشكلة القبرصية ، وأخيرا المسلمون الأتراك فى بلغاريا .

المبحث الثانى

قضية مسلمى الفلبين

المسلمون فى الفلبين جزء من شعب الفلبين ولكن لهم هويتهم وتاريخهم المستقل .

حظيت هذه القضية كما ذكرنا باهتمام مبكر من المنظمة حيث لقيت الأقلية الإسلامية فى جنوب الفلبين والتى يقدر عددها بخمسة ملايين نسمة أى حوالى ثمن سكان البلاد ، معاملة قاسية من حكومة مانيلا دفعتهم إلى الثورة ضد الحكومة والمطالبة بالاستقلال . وعندما عرضت القضية لأول مرة على المؤتمر الوزارى الثالث فى جدة عام ١٩٧٢ رأى المؤتمر « أنه من الضرورى القيام بمساع حميدة لدى حكومة الفلبين لضمان سلامة أرواح وممتلكات المسلمين فى الفلبين ، لأن من حقهم كرعايا أن يتلقوا الرعاية الواجبة من الدولة (١١) .

بيد أن تفاقم النزاع بين المسلمين والحكومة فى الفلبين عام ١٩٧٣ دفع مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد فى دورته الرابعة فى بنغازى من ٢٤ — ٢٦ مارس ١٩٧٣ ، الى اتخاذ قرار مطول حول هذه المشكلة (١٢) ، ادان فيه عمليات القمع التى يتعرض لها المسلمون فى الفلبين وتعارض ذلك مع الاعلان العالمى لحقوق الإنسان وطلب من حكومة الفلبين وقف هذه الأعمال فورا ، وناشد « الدول المحبة للسلام والمراجع الدينية والدولية » استخدام مساعيها الحميدة لديها لوقف حملات العنف ضد « الأقلية المسلمة » ببلادها والعمل على تأمين سلامتها وحرياتها الأساسية التى كفلها لها اعلان حقوق الإنسان ودستور البلاد ، كما قرر المؤتمر ارسال وفد من وزراء خارجية عدد من الدول الأعضاء للتباحث مع حكومة الفلبين حول أوضاع المسلمين

هناك ، طالبا فى نفس الوقت من اندونيسيا وماليزيا بذل مساعيهما الحميدة للغرض ذاته فى نطاق منظمة اتحاد دول جنوب شرق آسيا ASEAN. كما تقرر الحث على انشاء صندوق لمساعدة مسلمى الفلبين تموله الحكومات الإسلامية والقيام بحملة تبرعات شعبية لصالحهم. ونلاحظ على تناول المنظمة للمشكلة من خلال هذا القرار ، أن المنظمة تدرك تعقد المشكلة لتعلقها بالشئون الداخلية لدولة مستقلة ذات سيادة (١٤) ، ولذلك ركزت على تسويتها مع حكومة الفلبين وفقا للاعلان العالمى لحقوق الإنسان ، ودستور الفلبين .

وقد فصل المؤتمر الوزارى الخامس ١٩٧٤ فى الموضوع — وليس فى المنهج — بين مشكلة مسلمى الفلبين وأوضاع الأقليات الإسلامية فى العالم ، وخص تلك المشكلة ببحثه المستفيض ، ولذلك ناشد حكومة الفلبين السعى إلى حل سياسى سلمى للمشكلة مع زعماء المسلمين فى البلاد وخاصة ممثلى جبهة تحرير مورو الوطنية ولكنه شدد على أن يكون هذا الحل « فى اطار السيادة الوطنية للفلبين ووحدة أراضيها » . كما كرر الاعتراف فى ذات الوقت بأن المشكلة « تتعلق بدولة مستقلة ذات سيادة » ، ولذا فهى مشكلة داخلية تخص الفلبين (١٥) .

وفى الوقت الذى قررت فيه المنظمة الابقاء على اللجنة الرباعية كأداة سياسية للحوار مع حكومة الفلبين ، قررت تطوير مساعدتها لمسلمى الفلبين مباشرة عن طريق انشاء « وكالة الغوث والرعاية لمسلمى الفلبين » لتحسين أحوالهم والنهوض بوضعهم الاجتماعى والاقتصادى وتمول الوكالة من اشتراكات الأعضاء ومن صندوق التضامن الإسلامى.

أما المؤتمر الوزارى العادى السادس المنعقد فى جدة فى يوليو ١٩٧٥ (١٦) فقد تابع مجهودات اللجنة الرباعية واتصالاتها مع حكومة الفلبين حول مشكلة مسلمى الفلبين .

وقد سجل المؤتمر الوزارى السادس بشأن قضية مسلمى الفلبين تقدما ملحوظا (١٧) حيث تم الاتفاق مع جبهة تحرير مورو ، وحكومة الفلبين على خطة عمل تقضى باقامة حكم ذاتى للمسلمين فى بعض جزر الفلبين ، وتكون أساسا لمفاوضات بين الجانبين فى مقر المنظمة بجدة ويحدد موعدها فيما بعد •

ولما انعقد المؤتمر الوزارى السابع فى اسطنبول فى مايو ١٩٧٦ اهاب بطرفى المشكلة التفاوض لحلها طبقا لقرار مؤتمر جدة وخطة العمل التى اقرها (١٨) • وأكد المؤتمر فى نفس الوقت (١٩) عند بحثه قضية المسلمين فى الفلبين على أن يتم منح المسلمين الحكم الذاتى فى اطار وحدة الدولة الفلبينية •

وقد نشطت ليبيا فى محاولة للتوصل مع طرفى المشكلة فى الفلبين إلى تسوية مقبولة وفقا لاتفاقية تم ابرامها فى طرابلس فى ٢٣ ديسمبر ١٩٧٦ • ولذلك طرأ فى المؤتمر الوزارى الثامن المنعقد فى طرابلس من ١٦ — ٢٢ مايو ١٩٧٧ تطور جديد فى المشكلة وهو السماح لرئيس جبهة تحرير مورو الوطنية بأن يشرح مشكلة المسلمين أمام المؤتمر ، وحيث تقرر منح جبهة تحرير مورو الوطنية صفة المراقب (٢٠) وذلك بشكل استثنائى •

وسجل المؤتمر قلقه تجاه سياسة حكومة الفلبين وتناقضها مع اتفاقيـــة طرابلس وكلف اللجنة الرباعيـــة بمتابعة الوســـاطة بين الجانبين (٢١) •

ومن الواضح أن منظمة المؤتمر الإسلامى ظلت تعالج مشـــكلة المسلمين فى الفلبين فى اطار نظرتها إلى مشكلات الأقليات الإسلامية

فى الدول غير الإسلامية من حيث أنها أقليات وطنية بصرف النظر عن مشاطرتها لأعضاء المنظمة عقيدة التوحيد . ولذلك كان تزايد اهتمام المنظمة فى كل من حالتى « مسلمى الفلبين وغيرهم » ، والأقليات الإسلامية بشكل عام متناسقا . فقد بحث المؤتمر الوزارى الثامن(٣٢) اقتراح انشاء ادارة للاقليات الإسلامية بالأمانة العامة . ويلاحظ أن المؤتمر قد استشعر دقة هذه الخطوة « حتى لا تتهم المنظمة بالتدخل فى شئون الدول غير الإسلامية التى قد يكون بها أقليات مسلمة » .

ولما كانت المنظمة قد اعترفت لجبهة مورو للتحرر الوطنى بصفة المراقب فى جميع مؤتمراتها بوصفها الممثل الشرعى لمسلمى الفلبين ، فانها قد حرصت على التأكيد على أن هدف الجبهة هو المحافظة على الهوية الدينية والاجتماعية والثقافية للمسلمين « **فى نطاق وحدة أراضى جمهورية الفلبين وسيادتها القومية** » (٣٣) .

وقد ظل موضوع المسلمين فى جنوب الفلبين بندا دائما على جدول أعمال المؤتمرات الإسلامية المتعاقبة حيث تكرر منظمة المؤتمر الإسلامى فى كل مرة استنكارها للممارسات التعسفية ضد المسلمين فى الفلبين ومناشدتها لكل من الحكومة وجبهة التحرير من أجل تنفيذ اتفاقية طرابلس وتكليف اللجنة الرباعية بالاستمرار فى مهمة الوساطة بين الطرفين .

وتجدر الاشارة فى هذا الصدد إلى أن قرار المؤتمرات الإسلامية المتعاقبة الناقم على عدم التزام حكومة الفلبين باتفاقية طرابلس قد اقترن ، خصوصا فى الدورة العاشرة المنعقدة فى فاس فى مايو ١٩٧٩ — باتخاذ مواقف جديدة من جانب المنظمة وابرزها « الاعتراف بحق

المسلمين فى جنوب الفلبين فى عرض قضيتهم أمام المحافل الدولية المعنية وتقديم كل التأييد السياسى الممكن لهذا الغرض ... » وكلفت اللجنة الرباعية بهذه المهمة (٢٥) .

ثم تتقدم خطوة أخرى فى المؤتمر الوزارى الحادى عشر المنعقد فى إسلام أباد فى مايو ١٩٨٠ ، إذ ضمن قراره حول قضية المسلمين فى الفلبين (٢٦) بندا يدعو الدول الإسلامية إلى ممارسة ما تراه من ضغوط اقتصادية واجتماعية وسياسية على حكومة الفلبين لحملها على تنفيذ اتفاق طرابلس .

واكتفى المؤتمر الوزارى الثانى عشر المنعقد فى بغداد فى يونيو ١٩٨١ بالتنديد بالتصرفات العسكرية التى تقوم بها حكومة الفلبين ضد المسلمين وكرر مناشدته للدول الأعضاء لممارسة ما تراه من ضغوط اقتصادية وسياسية على حكومة الفلبين لحملها على تنفيذ اتفاقية طرابلس (٢٧) . ولم يضف المؤتمر الثالث عشر المنعقد فى نيامى بالنيجر جديدا سوى أنه جدد دعوته للاسراع بعقد المفاوضات مع جبهة مورو بمشاركة اللجنة الإسلامية الرباعية (٢٨) .

أما مؤتمر دكا الرابع عشر المنعقد فى ديسمبر ١٩٨٣ فقد أكد المواقف السابقة فى شأن هذه القضية وحث قادة جبهة مورو على اتخاذ موقف موحد (٢٩) .

تقدم المؤتمر الخامس عشر فى ١٩٨٤ خطوة أخرى عندما قرر(٣٠) مساندة جبهة مورو ماديا وماليا وإنسانيا بوصفها الممثل الوحيد لشعب مورو ، وناشد الدول الأعضاء فتح مكاتب اتصال فيها .

أما المؤتمر السادس عشر (فاس ١٩٨٦) فقد أكد على نفس المعانى مستنكرا رفض حكومة مانيلا تنفيذ اتفاقية طرابلس بوصفها أساسا لتسوية المشكلة ومشيدا فى نفس الوقت بتوحيد صفوف الجبهة (٣١) .

ومن الملاحظ أن جميع مؤتمرات القمة الإسلامية التى عقدت اعوام ٦٩ ، ٧٤ ، ٨١ ، ٨٤ ، ١٩٨٧ ، لم تناقش قضية مسلمى الفلبين وانما تناولتها المؤتمرات الوزارية ، رغم أن وفدا من جبهة تحرير مورو سمح له بحضور مؤتمرات القمة منذ تقرر ذلك على سبيل الاستثناء لتلك الجبهة .

هذا وقد بادرت حكومة اكينو إلى التفاوض مع ممثلى مورو فى مقر المنظمة فى جدة تحت رعاية الأمين العام فى أوائل يناير ١٩٨٧ لبدء عملية التفاوض لمنح الحكم الذاتى واتخاذ الترتيبات الانتقالية وفق اتفاقية طرابلس (٣٢) ، ولكن الحكومة لم تف بوعودها وصدر دستور الفلبين الجديد وتذرعت الحكومة بأنها لا يمكنها تعديله بحيث صار هو قيدا على أى التزام دولى لها ، ثم أنها لا تعتبر اتفاقاتها مع جبهة مورو اتفاقات دولية متجاهلة الدول الأربع الأطراف فى اتفاقية طرابلس ، ولذلك صعدت الجبهة عملها الدبلوماسى فانعقدت عدة اجتماعات للجنة الرباعية المنبثقة عن اتفاقية طرابلس خلال عامى ١٩٨٨/٨٧ ، وطالبت الجبهة بالحصول على عضوية المنظمة . ونظرا لعدم استيفاء الجبهة لشروط العضوية فى الميثاق ، بالاضافة إلى أن خط المنظمة هو مساندة الجبهة للحصول على حكم ذاتى وليس على الاستقلال ، فقد اتخذ المؤتمر الوزارى السابع عشر فى عمان فى مارس ١٩٨٨ موقفا متشددا تجاه مماطلة حكومة مانيلا وأكد مساندته لجبهة مورو .

المبحث الثالث

مشـــــكلة اريتريا

كانت مشكلة اريتريا محل اهتمام بعض المؤتمرات الإسلامية ، فى الوقت الذى تجاهلتها المنظمات الدولية الأخرى ، وفى مقدمتها منظمة الوحدة الافريقية ، والجامعة العربية ، رغم أن الثورة الاريترية بدأت فى بداية الستينات وبدأت معها اثارة المشكلة القديمة (٣٣) .

بدأت مشكلة اريتريا تجد طريقها إلى المؤتمرات الإسلامية منذ المؤتمر الوزارى الرابع المنعقد فى بنغازى من ٢٤ ــ ٢٦ مارس ١٩٧٣. فقد اصدر المؤتمر المذكور قرارا (٣٤) يشير إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٩٠ أ (٥) الصادر فى ١٩٥٠/١٢/٢٢ والذى ينظم العلاقة الفيدرالية بين اريتريا واثيوبيا . ويعلن القرار تعاطفه التام مع الشعب الاريترى وتأييد نضاله المشروع لتقرير مصيره ويناشد منظمة الوحدة الافريقية معالجة القضية الاريترية ، ويناشد الدول الأعضاء مساعدة شعب اريتريا ، وبذل المساعى الحميدة لدى الحكومة الاثيوبية للتوصل إلى حل عادل للقضية .

ويلاحظ أن قضية اريتريا التى عرف العالم العربى والإسلامى طرفا من اخبارها منذ قيام الحركة الوطنية المسلمة فيها عام ١٩٦١ ، لم تحظ بالاهتمام الذى كان متوقعا فى نطـاق الحركة المحمومة فى تصفية الاستعمار فى افريقيا . وكانت ليبيا وساندتها تونس ، هى التى ادرجت الموضوع على جدول أعمـال المؤتمر الإســلامى المنعقد فى بنغازى فى وقت توترت فيه العلاقة بين ليبيا واثيوبيا وكانت من نتيجة

هذا التوتر أن طالبت ليبيا بنقل مقر منظمة الوحـدة الافريقية من اثيوبيـا .

ورغم هذا الاتجاه المتحمس لمعاداة اثيوبيا فان منظمة المؤتمر الإسلامى — فى أول تناول لها للقضية — قد حرصت على الا تتسلق مع مطالب الحركة الوطنية فى اريتريا المطالبة بدولة اريتريا المستقلة ، وانما استندت إلى قرار الأمم المتحدة فى مطالبتها الغاء ضم اريتريا إلى اثيوبيا ، واقامة علاقة فيدرالية بينهما . الا أن المنظمة لم توضح فى هذه المناسبة الأولى أساس معالجتها لهذه القضية (٣٥) .

وفى المناسبة الثانية وهى انعقاد المؤتمر الوزارى السادس فى جدة فى يوليو ١٩٧٥ اكدت المنظمة نفس الخط مباركة وساطة السودان لعقد مفاوضات بين طرفى النزاع وداعية الأعضاء والمنظمات الدولية لمعالجة القضية ومساعدة اللاجئين الاريتريين (٣٦) . ورغم اعتـدال نص القرار فقد كان من الواضح عزوف الكثير من الدول حتى عن مناقشة القضية بأسرها (٣٧) .

وقد جدد المؤتمر الوزارى السابع المنعقد فى اسطنبول فى مايو ١٩٧٦ اهتمامه بالمشكلة وأوصى الدول الافريقية الأعضاء أن تبـذل مساعيها الحميدة المنفردة أو من خـلال منظمة الوحـدة الافريقية « للوصول بهذه القضية إلى النتيجة العادلة المرضية » (٣٨) .

كذلك الح المؤتمر الوزارى الثامن المنعقد فى طرابلس الغرب فى مايو ١٩٧٧ على العمل بالتنسيق مع منظمة الوحدة الافريقية للبحث عن « حل عادل ومنصف » لقضية « المسلمين » فى اريتريا (٣٩) . وهذه هى المرة الأولى التى يشار فيها إلى الطابع الاسلامى للقضية رغم

التركيز على ضرورة حلها فى اطار الاخوة الافريقية • وقد تحفظت على هذا القرار كل من العراق وتونس والكويت والبحرين ومنظمة التحرير والاردن والنيجر •

ويبدو أن المؤتمرات الوزارية التالية قد اغفلت هذه القضية حتى عادت مرة أخرى إلى جدول أعمال القمة الإسلامية الثالثة المنعقدة فى مكة فى يناير ١٩٨١ حيث اصدرت تلك القمة قرارا (٤٠) يعكس قلق الدول الأعضاء من حالة الحرب فى اريتريا وخطر تورط قوى خارجية تهدد أمن البحر الأحمر المتاخم للأماكن الإسلامية المقدسة • فكأن هذا القرار قد اضاف سببا استراتيجيا لاهتمام العالم الإسلامى بتلك الحرب •

وقد تقرر فى هذا المؤتمر تشكيل لجنة من السنغال وغينيا والأمانة العامة لمتابعة الجهود السلمية ، كما حث الدول الأعضاء والمنظمات الانسانية على مساعدة الشعب الايريترى ولاجئيه ويدعو الأمين العام للأمم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية لبذل مساعيهم الحميدة لحل القضية سلميا •

وفى يونيو ١٩٨١ انعقد المؤتمر الثانى عشر فى بغداد وحرص وزير الخارجية العراقى فى كلمته على تأكيد أهمية القضية وعدالتها ووضوحها بين حركات التحرر (٤١) ، كما قرر المؤتمر حث اللجنة الثلاثية على مواصلة اتصالاتها ومساعيها والابقاء على القضية كبند فى جدول أعمال المؤتمر التالى (٤٢) • غير أن هذه المشكلة لم يظهر لها أثر على جدول أعمال المؤتمرين الثانى عشر والثالث عشر •

هذا ولم يتمكن ممثلو الحركة الوطنية لتحرير اريتريا من حضور المؤتمرات الإسلامية أو الحصول على صفة مراقب أو ضيف فيها إذ تقرر هذا الوضع فى البداية بصفة استثنائية لجبهة تحرير مورو خلال المؤتمر الثامن المنعقد فى طرابلس الغرب على ألا يعد ذلك كسابقة يحتذى بها فى غيرها من الحالات ، كما وجه ذلك المؤتمر الأمانة العامة لدراسة مسألة وضع معايير منح صفة المراقب (٤٣) . ولكن القمة الثالثة قررت تأجيل النظر فى طلب اريتريا قبولها عضوا مراقبا فى المنظمة إلى المؤتمر الوزارى التالى (٤٤) ، غير أنه لم يتم وضع معايير حتى الآن .

وتجدر الاشارة إلى أن عزوف الدول الافريقية الإسلامية عن تناول مشكلة اريتريا فى منظمة المؤتمر الإسلامى مثلما فعلت فى منظمة الوحدة الافريقية إذ رفضت ادراج المشكلة فيها ، هو السبب فى اغفال هذه المشكلة فى المجالين الإسلامى والافريقى .

المبحث الرابع

المشـــــكلة القبرصـــية

مرت المشكلة القبرصية بعدة مراحل :

المرحـــلة الأولى :

تبدأ من استقلال قبرص عام ١٩٦٠ أو بمعنى أدق منذ عـــام ١٩٦٣ وهو بداية الاضطرابات بين الطائفة التركية والأغلبية اليونانية فى الجزيرة حتى عام ١٩٧٤ • فى هذه المرحلة لعبت قوات الأمم الاتحدة دورا ملحوظا فى الحفـــاظ على الاستقرار فى الجـــزيرة التى حرص مكاريوس على أن يجنبها تيارات الضم أو الانحياز نحو اليونان ، فى وقت ظلت فيه العلاقات اليونانية التركية بسبب هذه المشـــكلة غير مســـتقرة •

أما المرحلة الثانية :

فتبدأ من عام ١٩٧٤ بمحاولة الانقلاب العسكرى فى قبرص وتدخل تركيا العسكرى فى الجزيرة وهى المرحلة التى شهدت توترا حادا فى العلاقات اليونانية التركية واستمرت حتى عام ١٩٨٣ حيث اعلنت الطائفة التركية قيام الدولة الإسلامية التركية فى شمال قبرص ، وهو الأمر الذى استنكرته الأمم المتحدة وجميع دول العـــالم بدرجة أو بأخرى ، ولذلك فشلت جميع محاولات تركيا لكى تعترف الدول الأخرى بالدولة الجديدة فى قبرص •

غير أن تزايد وضوح خطوط السياسة الإسلامية لتركيا ونشاطها فى اطار منظمة المؤتمر الإسلامى خلق موقفا متميزا داخل المنظمة تحدد على

ضوء رغبة تركيا والدولة الجديدة فى كسب الاعتراف بها فى العالم الإسلامى من ناحية ، مقابل حرص الدول الإسلامية — لاعتبارات كثيرة — على وحدة الجزيرة وسيادتها وعدم انحيازها .

ومن الملاحظ أن مشكلة قبرص التى تولت تركيا عرضها على منظمة المؤتمر الإسلامى لم تظهر فى أعمال تلك المنظمة الا فى المرحلة الأخيرة وبصفة خاصة بعد أن أعلنت الطائفة التركية فى الجزيرة عام ١٩٧٥ عن قيام دولة تركية فيدرالية Federal Turkish State فى المناطق التى تسيطر عليها القوات التركية فى الجزيرة . كذلك يلاحظ أن تركيا انتظرت فرصة انعقاد المؤتمر الوزارى السابع فى اسطنبول فى مايو ١٩٧٦ لعرض هذه المشكلة . وفى ذلك المؤتمر سمح لأول مرة للسيد / رؤوف دنكتاش زعيم طائفة القبارصة الأتراك بعرض القضية من وجهة نظر طائفته واقر المؤتمر حق الطائفة التركية فى المساواة مع الطائفة اليونانية ولكن فى اطار جمهورية قبرص المستقلة غير المنحازة كما اقر حق تلك الطائفة فى اسماع صوتها فى كافة المحافل الدولية ، ووافق المؤتمر على دعوة ممثلى تلك الطائفة لحضور الاجتماعات الإسلامية اللاحقة (٤٥) .

ومعنى هذا أن المؤتمر قد تعاطف مع مطالب الجالية التركية دون أن يؤيد خطوتها باعلان دولة مستقلة بما ينطوى عليه ذلك من تقسيم للجزيرة . ومما يذكر أن الرئيس القذافى قد أشار خلال انعقاد المؤتمر الوزارى الثامن فى بلاده إلى أن التدخل التركى فى قبرص كان مشروعا تماما (٤٦) . وخلال ذلك المؤتمر الثامن تحدد موقف المنظمة من المشكلة القبرصية فى النقاط الثلاثة التالية (٤٧) :

(أ) المساواة بين الطائفتين فى اطار دولة اتحادية غير منحازة •

(ب) تشجيع المحادثات بين الطائفتين من أجل التوصل إلى تسوية سلمية مقبولة •

(ج) مساندة الجالية التركية المسلمة فى قبرص واظهار التضامن معها•

والواقع أن اشارة المنظمة إلى صفة ممثلى الطائفة التركية القبرصية يعكس تخبط هذه المنظمة فى موقفها من المشكلة • فهى تارة تشير إلى دولة قبرص الاتحادية التركية بوصفها مراقبا (٤٨) « أو دولة قبرص التركية الاتحادية » ، وهى تارة أخرى تشير إلى « طائفة المسلمين القبارصة الاتراك » ، أو إلى السيد روؤف دنكتاس رئيس الطائفة الإسلامية التركية بقبرص بوصفه ملاحظا ، ثم عادت القمة الثالثة فاستخدمت اصطلاح الدولة الفيدرالية التركية القبرصية ، ولكن المؤتمر الوزارى الرابع عشر المنعقد فى دكا عام ١٩٨٣ استخدم اصطلاح « طائفة القبارصة الاتراك » على غرار ما فعل المؤتمر الثانى عشر فى بغداد والمؤتمر الثالث عشر فى النيجر • أما القمة الرابعة التى عقدت فى يناير ١٩٨٤ فقد أشارت إلى « القبارصة الاتراك » •

وفى المؤتمر الوزارى العاشر المنعقد فى فاس ١٩٧٩ اكدت المنظمة مساندة « الأمة الإسلامية لطائفة المسلمين القبارصة الاتراك فى نضالها المشروع » ، وبشكل خاص تمكين هذه الطائفة من التصدى للحصار الاقتصادى الذى تفرضه الطائفة اليونانية (٤٩) • أما المؤتمر الوزارى الحادى عشر المنعقد فى إسلام أباد ١٩٨٠ فقد تقدم خطوة أخرى لمساندة الطائفة التركية حيث طالب البنك الإسلامى للتنمية باقامة صندوق خاص لهذا الغرض (٥٠) كما اهاب المؤتمر

بأعضاء المنظمة أن تتخذ كافة الاجراءات لتعزيز التضامن مع الطائفة التركية (٥١) .

وفى المؤتمر الثالث عشر المنعقد فى نيامى عام ١٩٨٢ قررت المنظمة مساندة جهود الأمين العام للأمم المتحدة وفقا لتكليف مجلس الأمن ، كما حث المؤتمر أعضاء المنظمة على دعم تضامنها مع المسلمين القبارصة. ولكن المؤتمر اكتفى بالاشارة إلى ذلك فى بيانه الختامى دون أن يتخذ قرارا خاصا بالمشكلة (٥٢) . وقد اكد المؤتمر الرابع عشر هذه المعانى فضلا عن حرصه على وحدة أراضى قبرص وعدم انحيازها (٥٣) .

ولما كان هذا المؤتمر قد انعقد فى نهاية عام ١٩٨٣ أى بعد عدة أشهر من اعلان الدولة التركية فى شمال قبرص التى اعترفت تركيا بها وتبادلت العلاقات والبعثات معها ، فقد حاولت تركيا والطائفة التركية فى قبرص الحصول على تأييد المؤتمر لخطواتها ولكنه لم يتجاوب معها، على النحو الذى أوضحه موقف المؤتمر السالف الاشارة اليه ، غير أن أمين عام المنظمة قد اخطأ فى توقعـــه لموقف المؤتمر حيث اعرب فى كلمته الافتتاحية ، وقبل أن يحيط بالاتجاهات داخل المؤتمر ، عن اسفه لاخفاق المفاوضات بين الطائفتين مما ادى إلى انتكاسه « حملت الجانب القبرصى التركى على اتخاذ القرار الذى نعرفه » (٥٤) وهو ما ينطوى على تفهم للخطوة التى اتخذها القبارصة الاتراك .

ورغم استمرار الجهود التركية فان القمة الإسلامية الرابعة قد اكتفت بتأكيد قراراتها السابقة بشأن المشكلة دون أن تتخذ قرارا فى هذا الشأن (٥٥) . وقد اتخذت القمة الخامسة ١٩٨٧ ذات الموقف .

مؤكدة تضامنها مع المسلمين لنيل حقوقهم العادلة « البند ٢٥ من البيان الختامى » .

الطرح التركى واليونانى للقضية وأثره فى موقف المنظمة منها :

اقنعت اليونان وقبرص الأمم المتحدة بدعم من بريطانيا ، كما اقنعت حركة عدم الانحياز بوجهة نظرها فى المشكلة ، وهى أن الطائفة التركية ليست سوى اقلية دينية — وعرقية إلى حد ما — لا يزيد عدد سكانها عن ١٨ — ٢٠٪ من اجمالى سكان الجزيرة ، وانه تم بالفعل التسليم بمطالب هذه الطائفة فى أن تمثل بذات النسبة فى وظائف الحكم والادارة ، على أن يتولى رئيس الطائفة منصب نائب رئيس جمهورية قبرص . وترى اليونان وقبرص أن هذا الوضع كفله دستور الجزيرة الذى وضعته الدول الثلاثة الضامنة « تركيا واليونان وبريطانيا بناء على اتفاقيتى زيوريخ ولندن ١٩٦٠ » تلك الاتفاقيات « بما فى ذلك اتفاقية التحالف الموقعة بين قبرص واليونان وتركيا » تؤكد على وحدة الجزيرة وسلامة أراضيها واستقلالها وعدم انحيازها ، ولذلك تستبعد ضم أحد الطرفين تركيا أو اليونان لها ، أو ميل الجزيرة بشكل أو بآخر أو تحت أى ظرف — نحو أى من الدولتين (٥٦) . وبناء على ذلك تذهب النظرية اليونانية والقبرصية إلى أن التدخل العسكرى التركى فى الجزيرة هو اعتداء مسلح واستخدام للقوة من طرف أجنبى ضد دولة مشمولة بحماية أحكام ميثاق الأمم المتحدة التى تسمو على أى تفسير من طرف واحد للاتفاقات التى تحكم الوضع فى الجزيرة .

كذلك تذهب النظرية اليونانية والقبرصية إلى أن اعلان الطائفة التركية لقيام دولة فيدرالية فى المنطقة التى تسيطر عليها القوات

التركية هى خطوة تستهدف تمزيق وحدة قبرص وتمكين طائفة قليلة من تحطيم الدولة القبرصية ، وهى بهذه المثابة تعد استقلالا من جانب واحد دون اتفاق مسبق مع الحكومة الشرعية (٥٧) • وهذا الطرح كان واضحا عقب اعلان الدولة التركية فى شـــمال قبرص فى ١٣ فبراير ١٩٧٥ من قبل مجلس الوزراء ، والمجلس التشريعى للطائفة التركية القبرصية ، وهو الذى استتبع صدور قرار مجلس الأمن فى هـــذا الصدد المؤكد لقراره ابان الغزو التركى ، رقم ٣٦٠ فى ١٩٧٤/٨/١٦ وقرارات الجمعية العامة اللاحقـــة (٥٨) ، وكذلك قرار مجلس الأمن الصادر عقب خطوة الجالية التركية للاستقلال من طرف واحد عام ١٩٨٣ (٥٩) • وانعكس ذلك ، أو أثر ، فى موقف أوروبا الغربية ومنظماتها خاصة مجلس أوروبا الذى رفض منذ عام ١٩٦٤ قبول وفد من الجالية القبرصية التركية (٦٠) ، كما كان لحكومة قبرص وحدها حق التوقيع على بروتوكولات ١٩٧٧ لتمديد اتفاقية العلاقة بينها وبين الســـوق المشتركة (٦١) •

أما النظرية التركية والقبرصية التركيـــة ، فترى أن الاغلبية اليونانية الحاكمة لم تحترم حقوق الطائفة التركية المضمونة باتفاقات وضع قبرص ، كما أنها كانت تتجاوب مع نداءات الوحدة مع اليونان المعروفة باسم Enosis وترى تركيا أن تدخلها العسكرى فى الجزيرة عام ١٩٧٤ يستمد شرعيته من حرص تركيـــا على تصحيح مخالفات القبارصة اليونانيين واليونان لاتفاقيتى زيوريخ ولندن المشار إليهما مما يخالف المادة الرابعة من اتفاقية الضمان والتى تعطى كل طرف الحق فى اتخاذ العمل الذى يهدف إلى اعادة الوضع للجزيرة الذى رسمته هذه الاتفاقية (٦٢) •

وقد قدمت تركيا والجالية القبرصية التركية القضية فى الاطـار الإسلامى من زاوية تتناسب مع هذا الاطار حيث طالبت تركيا بانقاذ المسلمين القبارصة من غبن اليونانيين غير المسلمين وركزت على هذا البعد الدينى فى الصراع ، مطالبة بحق هؤلاء المسلمين فى تقرير مصيرهم كما حاولت اقناع العالم الإسلامى بمساندة موقفها فى قبرص .

والواقع أن أعضاء منظمة المؤتمر الإسـلامى قد تحيروا بين الموقفين المتناقضين التركى واليونانى ، ولكنهم فى النهاية وقفوا فى بعض الطريق بين هذين الموقفين . فهم من ناحية ابدوا تعاطفهم مع انصاف الجالية التركية ، وتضامنهم معها ، والاستعداد لتحسـين أوضاعهم ، واسماع صوتهم فى المحافل الدولية على النحـو الذى عكسته مواقف المؤتمرات الإسلامية السالف الاشارة إليها .

ومن ناحية أخرى فان أعضاء المنظمة ظلوا على علاقتهم الرسمية مع الحكومة القبرصية فى نيقوسيا ولم يؤثر تعاطفهم مع الجالية التركية على موقفهم العام فى هذه القضية . كما أن هؤلاء الأعضاء قد اكدوا على ضرورة الحفاظ على وحدة أراضى قبرص وسلامتها وعدم تجزئتها والمحافظة على استقلالها وعدم انحيازها ، فهم بذلك اقرب إلى الموقف اليونانى منه إلى الموقف التركى ، ولذلك لم يكن هذا الموقف حتى الآن مرضيا تماما للجالية التركية أو متجاوبا تماما مع الدبلوماسية التركية فى هذا الاتجاه رغم تركيز تلك الدبلوماسية على تبديد مخاوف العالم الإسلامى من اتجاه القبارصة الاتراك إلى تجزئة الجزيرة ، وحرصها على ايضاح أن اجراءات هذه الجالية لا تهدف إلا إلى ترتيب أوضاعهم انتظارا للتسوية المتفاوض عليها مع الجالية اليونانية على أساس قيام دولة فيدرالية ذات طائفتين وحكومتين واقليمين (٣٣)

Bi - Communal, Bi - zonal Federal State.

فما هى الاعتبارات التى تحكم موقف منظمة المؤتمر الإسلامى من المشكلة ؟

يمكن تفسير هذا الموقف فى ضوء ثلاثة اعتبارات هامة :

الأول : حرص دول المنظمة مع حركة عدم الانحياز على الطابع غير المنحاز للجزيرة فى ضوء الارتباطات العسكرية والسياسية لكل من تركيا واليونان مع حلف الناتو .

الثانى : أن تجزئة الجزيرة ودمج جزئيها مع كل من اليونان وتركيا من شأنه أن يزيد حدة التوتر بين الدولتين كما يزيد الاستقطاب السياسى وعدم الاستقرار فى المنطقة ، فضلا عن أن اقرار مبدأ التجزئة يعد سابقة خطيرة خاصة إذا تم على أساس دينى ، على أساس أن بعض الدول الإسلامية تعانى من تلك المشكلة .

الثالث : أن الغالبية الساحقة من الدول العربية التى تشكل نصف عدد أعضاء المنظمة (٢٤) تقدر لليونان موقفها فى الصراع العربى الاسرائيلى ، وأنها تدرك الأثر الفادح لاستمرار المشكلة على العلاقات التركية اليونانية .

المبحث الخامس

مشكلات الأقليات : نظرة مقارنة

خلال استعراضنا للحالات الثلاثة موضع الدراسة ومنهج المنظمة فى التعامل معها ، وهى مشكلة مسلمى جنوب الفلبين ، ومشكلة اريتريا والمشكلة القبرصية ، تبين لنا ما يلى :

أولا : أن المنظمة نظرت إلى هذه المشكلات الثلاثة نظرة متغيرة فى تفاصيلها ، ولكنها موحدة فى أساسها وهى التضامن مع الشعوب الإسلامية فى الحالات الثلاثة ودعم مطالبها ، أما أوجه التباين فى هذه النظرة والتى استوجبتها ظروف كل مشكلة ، فقد اتضحت بدرجات مختلفة فى هذه الحالات :

(أ) ففى مشكلة مسلمى جنوب الفلبين ، كانت مساندة المنظمة لمطالب هؤلاء المسلمين — بوصفهم أقلية — تتساوى مع تأكيدها على أن يتم ذلك فى اطار دستور الفلبين وبالتفاهم مع حكومتها . وقد دخلت المنظمة طرفا وسيطا بين الأقلية الإسلامية وحكومة الفلبين ، مع ميل للضغط على حكومة الفلبين لتنفيذ اتفاق طرابلس (٦٥) . وقد اعترض البعض على دور المنظمة ووساطتها (٦٦) .

(ب) أما فى حالة المشكلة الاريترية ، فان موقف المنظمة أشد غموضا إذ لا تعتبر شعب اريتريا أقلية إسلامية فى نطاق الدولة الاثيوبية ولا يظهر الطابع الإسلامى للمشكلة فى نظر المنظمة ، بصرف النظر عن موقف ليبيا المساند لهذا الطابع . وإنما تطالب المنظمة بتطبيق قرار الجمعية العامة لعام ١٩٥٠ باعتبار أثليم

اريتريا ليس جزءا من أراضى اثيوبيا ، وانما العلاقة بين الشعبين المختلفين والاقليمين المختلفين علاقة قانونية هى العلاقة الفيدرالية .

ولكن موقف المنظمة ليس واضحا بهذا الشكل كما أنه ليس معنيا بدرجة كبيرة بالمشكلة ، وبذلك تقترب المنظمة كثيرا من التقاليد الافريقية التى لا تشجع أية مطالبات اقليمية من قبل جماعات تعتبرها وطنية ، كما تشعر بحساسية خاصة تجاه هذا الموضوع نظرا لظروف افريقيا المعروفة . وقد سبق أن المحنا إلى عزوف المنظمة عن قبول ممثلى الحركة الوطنية فى اريتريا عضوا مراقبا فى اجتماعاتها أسوة بممثلى المسلمين فى الفلبين . ويبدو أن استخدام المشكلة الاريترية عنصرا فى السياسات والصراعات الافريقية أمر يدعو إلى الميل نحو استبعادها ، ولكن من الوجهة الإسلامية ، وفى ضوء رسالة منظمة المؤتمر الإسلامى ، فان البعد السوفيتى فى السياسات الافريقية قد قلب الخلافات الليبية الاثيوبية السابقة والتى كانت سببا فى اثارة المشكلة الاريترية ، إلى تحالف « التحالف بين ليبيا واليمن الجنوبى واثيوبيا بمناسبة حرب القرن الافريقى عام ١٩٧٧/١٩٧٨ » (٦٧) ثم كان تحول اثيوبيا إلى النظام الماركسى خلال عام ١٩٨٤ اشارة إلى تغير وضع المشكلة الاريترية إذ صار البعد الإسلامى أكثر وضوحا ، كما صار التناقض صارخا فى الموقف السوفيتى الذى كان يتخذ موقفا انتهازيا من ثوار اريتريا خلال الستينات ويعتبر حركتهم حركة تحرير وطنى جديرة بالمساندة (٦٨) عندما كانت اثيوبيا

فى عهـد هيلاسلاسى من دعائم الاتجاهات المحافظة الموالية للولايات المتحدة •

(جـ) وأما المشكلة القبرصية ، فان المنظمة لم تعتبر الاتراك المسلمين فى قبرص بمثابة أقلية ، وانما نظرت إليهم النظرة الصحيحة من حيث انهم يشكلون طائفة لها وضع قانونى منظم باتفاقات دولية ، فساندت حقهم فى التساوى مع الطائفة الأخرى اليونانية ويبدو أن المساواة المقصودة هى مساواة فى فرص الحياة ، وليست مساواة فى الحقوق والأوضاع لأن الطائفة التركية لا تزيد على خمس العدد الكلى لسكان الجزيرة • كذلك ساندت المنظمة حقهم فى اسماع صوتهم وعملت فى نفس الوقت على تشجيع المحادثات الطائفية ودعم مركز الطائفة التركية فيها • وموقف المنظمة شابه اللبس والغموض من الناحية القانونية ، إذ قبلت الغرفة الاسلامية — أحد المؤسسات المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامى — خلافا لميثاق المنظمة ودستور الغرفة ، عضوية القبارصة الاتراك ، بينما رفضت الاعتراف لهم بوضعية مستقلة ، تؤدى إلى تقسيم الجزيرة على أساس دينى ، كما لاتزال تعتبر حكومة نيقوسيا هى المرجع فى المعاملات الدولية الرسمية •

ولقد تأثر موقف المنظمة بلا شك من المشكلة القبرصية ، بل بدأ هذا الموقف أصلا بفضل جهود تركيا • وفى هذا الصدد يرى بعض الدارسين (٦٩) للبعد الإسلامى فى السياسة التركية أن من دوافع تزايد التوجه الإسلامى التركى ، كسب تأييد العالم الإسلامى لقضية القبارصة الاتراك ، فضلا عن الدوافع

الاقتصادية ، والرغبة فى زيادة مجال الحركة الدبلوماسية إزاء الولايات المتحدة منذ أزمة فرض الحظر على تركيا بسبب المشكلة القبرصية عام ١٩٧٥ ، وتزايد قوة التيار الدينى فى تركيا • ويلاحظ فى هذا المقام أن تركيا خلال القمتين الاسلاميتين فى الرباط ١٩٦٩ ولاهور ١٩٧٤ والمؤتمرات الإسلامية الوزارية كان يمثلها وزير الخارجية أو وكيلها ، ولكنها ابتداء من عام ١٩٧٦ بدأت تبدى اهتماما متزايدا بالمنظمة • فاستضافت المؤتمر الوزارى عام ١٩٧٦ فى اسطنبول ، واقيم بأنقرة مركز البحوث الاحصائية والاقتصادية عام ١٩٧٩ ثم مركز الحضارة والتاريخ الإسلامى فى اسطنبول ، واقيمت بها أول دورة ألعاب أولمبية إسلامية فى أزمير فى اكتوبر عام ١٩٨٠ ، وانعقد فى أنقرة أول مؤتمر إسلامى للتعاون الاقتصادى والصناعى ، كما انعقدت فى اسطنبول اجتماعات لجنة الخبراء لانشاء المنظمة الإسلامية لصناعة الاسمنت فى يوليو ١٩٨٤ • وحضر رئيس الدولة القمة الثالثة عام ١٩٨١ ، والرابعة عام ١٩٨٤ والخامسة عام ١٩٨٧ ، وانتخب رئيسا للجنة التعاون الاقتصادى والتجارى التى تعقد اجتماعاتها فى اسطنبول منذ نوفمبر ١٩٨٤ •

(د) لم تظهر مشكلة مسلمى جنوب الفلبين أو المشكلة الاريترية ، على الاقل خلال السبعينات والنصف الأول من الثمانينات على جدول أعمال أجهزة الأمم المتحدة خاصة الجمعية العامة والمجلس بينما ظلت المشكلة القبرصية بندا شبه دائم فى الأمم المتحدة ، وقد انسجم موقف منظمة المؤتمر الإسلامى إلى حد كبير مع موقف الأمم المتحدة من تلك المشكلة (٣٠) •

ثانيا : تدرك المنظمة وجوب الحذر فى التعامل مع المشاكل موضع الدراسة والتى تقع بين مقتضيات التضامن وفقا لمفهوم الأمة فى الإسلام التى تضم المسلمين فى أى مكان ، وبين المقتضيات القانونية والسياسية التى تفرضها قواعد العلاقات الدولية المعاصرة ، والتى تؤكد على سيادة الدول على أقاليمها وشعوبها وتتحصن بمبادىء عدم التدخل فى الشئون الداخلية أو التأثير على أسلوب الحكم وعلاقة حكومتها بشعبها .

ورغم أن المنظمة فضلت الاعتداد بالنظرية القائلة بأن عالمية الإسلام تنصرف إلى عالمية المبادىء وليس عالمية السيادة أى هى عالمية ايديولوجية وليست سياسية على حد تعبير د. طلعت الغنيمى(٧١)، فان المنظمة لم تسلم من نقد الأطراف الأخرى فى المشاكل الثلاثة (الفلبين فى حالة المسلمين فيها ، واثيوبيا فى حالة مشكلة اريتريا ، والحكومتين اليونانية والقبرصية بشأن المشكلة القبرصية) (٧٢) .

المبحث السادس

المسلمون الأتراك فى بلغاريا

أدت قضية المسلمين الاتراك فى بلغاريا إلى توتر حاد فى العلاقات التركية البلغارية ، كما اثارت عاصفة من الغضب فى ربوع العالم الإسلامى واستنكرتها الهيئات والمنظمات الإسلامية غير الحكومية ، واثارت أيضا احتجاجا من الأوساط المعنية بحقوق الإنسان فى العالم .

فقد اصرت السلطات البلغارية على تغيير اسماء الجالية الاسلامية التركية التى استقرت منذ عدة قرون فى بلغاريا وطمس هويتها الإسلامية ومنح أفرادها أسماء بلغارية ، ويقدر عدد المسلمين الاتراك فى بلغاريا بمليون مسلم .

اثارت تركيا هذه القضية أمام المؤتمر الوزارى السادس عشر « فاس — يناير ١٩٨٦ » الذى بحثها فى بند بعنوان « محنة الاقليـــة المسلمة فى بلغاريا » إذ اطلع المؤتمر على توصية حول هذا الموضوع من اللجنة الدائمة للاعلام والشئون الثقافيـــة فى دورتها الثانية فى نوفمبر عام ١٩٨٥ وقرر المؤتمر حق الاقليات الدينية فى البلاد غير الإسلامية فى ممارسة حقوقها الثقافية وشعائرها الدينية والتحـــدث بلغتها وتعليم هذه اللغة والحفاظ على تقاليدها وعاداتها وصون هويتها الدينية والثقافية .

كذلك اعرب المؤتمر عن تضامنه مع الاقلية المسلمة فى بلغـــاريا وحث الدول الأعضاء على البحث عن حلول سياسية تكفل استعادة تلك الاقلية لكامل حقوقها ، والسماح للصحافة الدولية والإسلامية بدخول المناطق التى تشهد هذه الوقائع ، والمساعدة فى الحفـــاظ على الهوية

الإسلامية لتلك الاقلية ، والاتصال ببلغاريا لتحقيق هذه الأهداف . وعهد المؤتمر إلى الأمين العام بتعيين لجنة اتصال من ثلاثة شخصيات بارزة لدراسة أحوال تلك الاقلية وتقديم التوصيات التى تيسر الحل السياسى مناشدا الحكومة البلغارية بتسهيل مهمة اللجنة المشار إليها(٧٤) .

وقد اطلع مؤتمر القمة الخامس فى يناير ١٩٨٧ على تقرير الأمين العام وعمل لجنة الاتصال فى هذا الشأن وأكد على القرار الوزارى السابق (٧٥) . ومن الواضح أن للمنظمات والهيئات الإسلامية غير الحكومية هامشا واسعا لادانة الحكومة البلغارية والتضامن مع المسلمين فيها ، بخلاف رد الفعل الحكومى المقيد من جانب منظمة المؤتمر الإسلامى حيث لموسكو علاقات هامة مع بعض الدول الاعضاء ، وحيث يهم موسكو ألا تتعرض بلغاريا اقرب حلفائها فى حلف وارسو لمزيد من الاحراج على المستوى الجماعى فى نطاق المنظمة الإسلامية .

وهكذا نرى أن العلاقات الثنائية للدول الأعضاء مع العملاقين وغيرهما تؤثر بلا شك على مواقف الأعضاء من القضايا الإسلامية .

وهذا واضح فيما رأيناه فى نهج المنظمة فى تناول قضايا الأقليات فى هذا الفصل ، وفى تناول القضايا الإسلامية الأخرى التى عالجناها فى الفصل السابع من هذا الكتاب .

هذا وقد قدمت لجنة الاتصال تقريرها إلى المؤتمر الإسلامى السابع عشر فى مارس ١٩٨٨ فخلق جوا مؤيدا لتركيا ومعاديا لبلغاريا ، ولكن المؤتمر لاحظ أن تركيا وبلغاريا قد وقعتا فى بلجراد فى ٢٣ فبراير ١٩٨٨ بروتوكولا لتسوية المشكلة ، وذلك تفاديا لعرض تركيا للمشكلة أمام المؤتمر الوزارى لدول البلقان يوم ٢٥ فبراير ١٩٨٨ (٧٥) ، ولذلك ناشد المؤتمر حكومة بلغاريا مراعاة التزاماتها فيما يتعلق باقرار كافة الحقوق الدينية والثقافية للاقلية المسلمة (٧٦) .

هوامش الفصل الثامن

(١) المادة ١/١/٢ من الميثاق .

(٢) المادة ٢/١/٢ من الميثاق .

(٣) الرابطة ، العدد ٢٧١ السنة ٢٦ ، اكتوبر ١٩٨٧ ، وهم موزعون كما يلى : آسيا ٢٠٠ مليون ، افريقيا ٢٠ مليون ، أوروبا الشرقية والغربية ٨ مليون ، وأمريكا الشمالية والجنوبية والوسطى والكاريبى ٦ ملايين مسلم . وانظر لرقم مماثل Saleh Abdin, Demographic Consequences of minority consciousness an analysis, p. 97.

(٤) راجع على سبيل المثال قرار المؤتمر الوزارى السادس رقم ١٦/٢٩ لعام ١٩٧٦ والذى يمثل ذات الموقف لكل المؤتمرات السابقة ، بيانات وقرارات مرجع سابق الصفحات ٥٢ ، ١٣٤ ، ٢٦١ ، ٣٠٠ ، ٣٤٥ ، ٤٩٨ ، ٥٨٨ .

(٥) بيانات وقرارات ، ص ٢١ ، البند ١/١٦/ب من البيان الختامى للمؤتمر الوزارى الثالث .

(٦) المرجع السابق ، ص ١٨ .

(٧) البند ١/٦/١٦ من البيان الختامى ، المرجع السابق ص ٢٤ .

(٨) القرار رقم ٤/١٠ ، المرجع السابق ، ص ٥٢ .

(٩) القرار رقم ١١/٢٣ — س ، نفس المرجع ، ص ٥٨٨ .

(١٠) القرار ٦/٩ — س المرجع السابق ، ص ١٣٥ .

(١١) انظر البند ٢١ من البيان الختامى ، المرجع السابق ، ص ٢٣ — ٢٤ والقرار رقم ٣/١٢ نفس المعنى ، نفس المرجع ، ص ٤٠ .

(١٢) انظر نص القرار رقم ٤/٤ فى المرجع السابق ، ص ٤٦ .

(١٣) وهى ليبيا — السعودية — السنغال — الصومال .

(١٤) الفترة الثالثة من القرار ٤/٤ .

(١٥) القرار ٥/١٨ — س ، المرجع السابق ، ص ١٠٠ .

(١٦) البند ٨ ، المرجع السابق ، ص ١١٦ .

(١٧) انظر القرار ٦/٩ — س ، المرجع السابق ، ص ١٣٥ .

(١٨) البند ٢٧ من البيان الختامى للمؤتمر الوزارى السابع ، المرجع السابق ، ص ٧٢ .

(١٩) القرار رقم ٧/١٢ — س بشأن قضية المسلمين فى الفلبين ، المرجع السابق ، ص ١٩٤ .

(٢٠) انظر البند ١٧ من البيان الختامى للمؤتمر الوزارى الثامن ، المرجع السابق ، ص ٢٣٦ . انظر أيضا القرار رقم ٨/٢ — س بمنح جبهة تحرير مورو صفة المراقب بشكل استثنائى ، المرجع السابق ، صفحة ٢٤٦ .

(٢١) البند ٣٦ من البيان المذكور . وكانت اتفاقية طرابلس قد وقع عليها كل من حكومة الفلبين وحركة تحرير مورو ، واللجنة الرباعية الوزارية بالاضافة الى الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامى ، كما اعقبتها مفاوضات فاشلة فى طرابلس من ٩ فبراير الى ٥ مارس ١٩٧٧ وفى ملنيلا من ٢٠ — ٣٠ ابريل . انظر قرار المؤتمر الثامن رقم ٨/٧ — س بشأن قضية المسلمين فى الفلبين فى المرجع السابق ، صفحة ٢٥٥ .

(٢٢) القرار رقم ٨/١ — أ م — المرجع السابق ، ص ٣٠٥ ، وانشئت الادارة بالفعل بالقرار رقم ٩/١٧ — س فى المؤتمر التاسع ، نفس المرجع ، صفحة ٣٤٥ .

(٢٣) انظر مثلا الفقرة الثانية من البند ١٢ من البيان الختامى للمؤتمر الوزارى التاسع عام ١٩٧٨ ، فى المرجع السابق ، ص ٣١٢ .

(٢٤) انظر القرار رقم ١٠/٢١ — س بشأن مشكلات مسلمى الفلبين الصادر عن المؤتمر الوزارى العاشر فى فاس من ٨ — ١٢ مايو ١٩٧٩ ، فى المرجع السابق ، ص ٤٤٨ .

(٢٥) البند ٤ من القرار سالف الاشارة اليه .

(٢٦) القرار رقم ١١/٢٢ — س ، نفس المرجع ، ص ٥٨٧ .

(٢٧) انظر البند ٦٥ من البيان الختامى للمؤتمر الحادى عشر وكذلك قرار المؤتمر فى هذا الشأن .

(٢٨) البند ٤٧ من البيان الختامى لمؤتمر نيامى ، ص ٢١ من وثائق أعمال المؤتمر ، وانظر أيضا قرار المؤتمر رقم ١٣/١٧ — س بشأن قضية مسلمى الفلبين ، ص ٤١ — ٤٣ من وثائق أعمال المؤتمر . وقد اكد القرار فى الديباجة أيضا على تنفيذ اتفاقية طرابلس فى نطاق « الوحدة الاقليمية للفلبين وسيادتها » .

(٢٩) انظر البند ٦٤ من البيان الختامى للمؤتمر الوزارى الرابع عشر ص ٢٣ ، وانظر أيضا القرار رقم ١٤/٢٦ — س ، ص ٦٤ فى نفس المرجع .

(٣٠) القرار رقم ١٥/٢٥ — س لعام ١٩٨٤ .

(٣١) القرار رقم ١٦/٢٨ — س لعام ١٩٨٦ .

(٣٢) راجع تحليلا لاتفاقية طرابلس لعام ١٩٧٦ ، والاتفاق المبدئى فى يناير ١٩٨٧ فى الفصل الاول من القسم الثانى من كتابنا «تحت الطبع»
« The legal position of witness to international agreements in international Law »

(٣٣) راجع عرضا شاملا للجذور التاريخية لمشكلة اريتريا فى : ج. تريفاسكيس : اريتريا : مستعمرة فى مرحلة الانتقال ١٩٤١ — ١٩٥٢ دار الكنوز الادبية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٤ .

(٣٤) القرار رقم ٤/٧ . انظر النص فى البيانات والقرارات ، مرجع سابق ، ص ٤٩ .

(٣٥) اشار العقيد القذافى فى خطابه فى المؤتمر الى أن نسبة المسلمين فى اثيوبيا تزيد على ٦٥٪ من مجموع السكان . انظر المرجع السابق ، صفحة ٢٣٤ .

(٣٦) القرار ٦/١٨ — س ، النص فى المرجع السابق ، ص ١٤٣ .

(٣٧) ومن الأدلة على ذلك امتناع الوفدين العراقى والسودانى عن التصويت ورغبة مصر فى الا يتخذ قرار فى الموضوع . نفس المرجع .

(٣٨) القرار رقم ٧/١٨ — س ، المرجع السابق ، ص ٢٠٢ .

(٣٩) القرار رقم ٨/١٦ — س ، ص ٢٦٧ . ونلاحظ أن ليبيا هى الوحيدة التى تحمست لابراز الطابع الاسلامى للقضية فى المؤتمرين الذين عقدا فيها « الرابع والثامن » .

(٤٠) القرار رقم ٣/٩ — س (ق أ) ، فى المرجع السابق ، ص ٧٣٥ .

(٤١) انظر ص ٩ من البيان الختامى للمؤتمر الثانى عشر .

(٤٢) انظر البند ٦٨ من البيان الختامى ، ص ٢٥ .

(٤٣) انظر القرار رقم ٨/٢ — س ، مجموعة البيانات والقرارات ، مرجع سابق ، ص ٢٤٦ . وانظر أيضا القرار رقم ٨/١ — س ، نفس المرجع ، صفحة ٢٤٥ .

(٤٤) انظر البند ٤٧/د من بيان القمة الثالثة ، المرجع السابق ، ص ٧٠٨ .

(٤٥) انظر البند ١٤ من البيان الختامى للمؤتمر الوزارى السابع ، وانظر أيضا القرار رقم ٧/١٦ — س ، مجموعة البيانات والقرارات ، مرجع سابق ، صفحة ١٩٩ .

(٤٦) انظر البند ١٦ من البيان الختامى للمؤتمر الثامن ، فى المرجع السابق صفحة ٢٣٥ .

(٤٧) انظر البند ٣٨ من البيان الختامى ، المرجع السابق ، ص ٢٣٩ ، وانظر أيضا قرار المؤتمر الثامن رقم ٨/٦ — س ، فى نفس المرجع ، صفحة ٢٥٤ .

(٤٨) انظر على سبيل المثال البيان الختامى للمؤتمر العاشر ، المرجع السابق ، ص ٤٠٥ ، وكذلك بيان الدورة غير العادية المنعقدة فى اسلام اباد فى يناير ١٩٨٠ ، نفس المرجع ، ص ٥١٧ .

(٤٩) انظر القرار رقم ١٠/١١ — س ، المرجع السابق ، ص ٤٣٦ . وقد تحفظت سوريا والجزائر على ذلك القرار .

(٥٠) انظر البند ٨٨ من البيان الختامى للمؤتمر الوزارى الحادى عشر ، المرجع السابق ، ص ٥٤٦ .

(٥١) انظر القرار رقم ١١/٢١ — س ، المرجع السابق ، ص ٥٨٦ .

(٥٢) انظر البند ٤٨ من البيان الختامى للمؤتمر الثالث عشر ، CFM/13 - 82 صفحة ٢١ .

(٥٣) البند ٥٢ من البيان الختامى للمؤتمر الرابع عشر ، والقرار رقم ١٤/١٤/س على الصفحات ١٨ — ٦٩ ، ٢٧ — ٣٨ .

(٥٤) البند ٩ من البيان الختامى ، المرجع السابق ، ص ٩ .

(٥٥) انظر البند ١٠ من البيان الختامى للقمة الرابعة ، ص ٤ .

(٥٦) انظر :

Gillian white, The turkish federated state of Cyprus, a lawyer's view, The World Today, April 1981, pp. 135 - 6.

(٥٧) انظر جيليان وايت ، مرجع سابق ، ص ١٣٧ .

(٥٨) انظر تحليلا مفصلا لموقف الامم المتحدة من القضية فى دراستنا « السلوك المقارن لاعضاء مجلس التعاون فى الامم المتحدة ، مرجع سابق ، (المبحث الثانى) حول المشكلة القبرصية .

(٥٩) نفس المرجع .

(٦٠) جيليان وايت ، صفحة ١٣٩ .

(٦١) نفس المرجع .

(٦٢) نفس المرجع ، ص ١٣٦ . وترد اليونان على ذلك بأن المادة توجب التشاور بين اطراف الاتفاقية ، ولا يصل العمل الذى ينفرد به احد اطرافها الى مستوى العمل العسكرى .

(٦٣) راجع ايضا المرجع السابق ، ص ١٣٥ .

(٦٤) انظر فى أثر المشكلة القبرصية على العلاقات اليونانية التركية المليئة بأسباب التوتر تاريخيا

Jan Coufoudakis, « Greek - turkish relations 1973 - 1983 » International Security, Spring 1985, pp. 185 - 217 especially p. 190 onwords.

(٦٥) يرى جورج فيشر أن حاجة الغلبين الى البترول هى التى جعلت حكومتها عرضة للضغوط الاسلامية وقد اقترحت بعض الدول بالفعل

فرض عقوبات بترولية عليها حتى تحترم اتفاقية طرابلس . انظر :
Georges Fischer « Une tentative de protection internationale d'une minorité : La Conference Islamique et les musulmans philippins, Annuaire Francais 1977.

(٦٦) المرجع السابق ، ص ٣٣٧ ، ص ٣٤٠ .

(٦٧) بدأ التحالف بعد حرب القرن الافريقى بابرام معاهدة الصداقة مع اثيوبيا ١٩٧٨ ، ثم مع ليبيا ، واعقب ذلك اتفاقية التحالف الثلاثية « عدن - طرابلس - اديس ابابا » انظر بشكل عام :
R.P. Barston, Soviet foreign policy in the Brezhnev years, The World Today, March, 1983, p. 85.

(٦٨) راجع فى تطور الموقف السوفيتى من القضية الاريترية :
Morris Rothen berg The Ussr and Africa : new dinensions of Soviet global power, U S A, 1983, pp. 137 - 147.

(٦٩) انظر على سبيل المثال مقال ايوفيمان فى صحيفة فرانكفورتر الجمانية الالمانية فى ٣٠ يناير ١٩٨١ بعنوان « تركيا تسعى نحو تعاون اوثق مع العالم الاسلامى » .

(٧٠) السلوك المقارن ، مرجع سابق .

(٧١) انظر د. الغنيمى :
« The muslim conception of international law and the western approach », The Hague, 1968, pp. 202 - 213.

(٧٢) انظر نموذجا لهذه الانتقادات بخصوص مشكلة المسلمين فى الفلبين، جورج فيشر ، مرجع سابق ، ص ٣٣٤ - ٣٤١ .

(٧٣) القرار رقم ١٦/٣٠ - س لعام ١٩٨٦ .

(٧٤) اشير الى ذلك فى البيان الختامى ، ولم يصدر المؤتمر قرارا حول الموضوع .

(٧٥) نشرت أنباء هذا البروتوكول وكالة تليوج اليوغسلافية للانباء . راجع :
Saudi Gazette, February 25, 1988.

(٧٦) راجع البيان الختامى الصادر عن المؤتمر الوزارى السابع عشر فى ١٩٨٨/٣/٢٥ ، ص ٢٢ . وقد أصدر المؤتمر أيضا قرارا بهذا المعنى .